Revue d'Economie et de Statistique Appliquée
Volume 16, number 1, June 2019
ISSN : 1112-234X EISSN : 2600-6642
Pages:203-217

AN ANALYTICAL STUDY OF THE HIGHER EDUCATION SYSTEM IN ALGERIA DURING THE PERIOD 1999-2016

دراسة تحليلية لمنظومة التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 1999-2016

*** محفوظ عرابي**

جامعة مولود معمري تيزي وزو
hafarabi@yahoo.fr

هشام بن حميدة

جامعة امحمد بوقرة بومرداس
benhamida_hichem@yahoo.fr

تاريخ الوصول: 27 /05/ 2019 **تاريخ القبول**: 09/06/ 2019 **تاريخ النشر على الانترنت**: 10/ 06/ 2019

ABSTRACT: The objective of this paper is to study and analyze the higher education system in Algeria based on quantitative and qualitative indicators. After analyzing the results, the study concluded that the higher education and scientific research sector in Algeria experienced several difficulties and obstacles during its course. As a result of the high rates of success in the baccalaureate, this led to overcrowding in the classrooms and low supervision. Thus, the Algerian University directed the quantitative flow of students at the expense of attention to quality, which made the outputs of higher education not compatible with market requirements.

Keywords: Higher education, quantitative indicators, scientific research.

JEL Classification: I21 I23 B23 C29

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة وتحليل منظومة التعليم العالي في الجزائر بالاعتماد على المؤشرات الكمية والنوعية، وبعد تحليل النتائج خلصت الدراسة إلى أن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر عرف عدة صعوبات وعراقيل خلال مساره والتي تتمثل أساسا في النمو السريع لعدد الطلبة الوافدين على الجامعة جراء ارتفاع نسب النجاح في البكالوريا، مما أدى إلى الاكتظاظ في قاعات الدراسة وتدني نسبة التأطير، وبالتالي توجهت الجامعة الجزائرية نحو تسيير التدفق الكمي للطلبة على حساب الاهتمام بالنوعية ما جعل مخرجات التعليم العالي لا تتوافق مع متطلبات سوق العمل في الجزائر.

الكلمات الرئيسية: التعليم العالي، المؤشرات الكمية، البحث العلمي.

*

1. مقدمة:

يشهد قطاع التعليم العالي اهتماما كبيرا في معظم دول العالم ، كما تحظى عملية الإصلاح في هذا القطاع المهم برعاية خاصة، وذلك لقناعتها بأهمية الدور الذي يقوم به التعليم العالي في تطوير المجتمع والنهوض به نحو الأفضل لمسايرة التغيرات والتطورات التي يشهدها العصر الحالي في شتى مجالات الحياة، والمترجمة أساسا في في انتقال الاقتصاد من اقتصاد صناعي بالدرجة الأولى إلى اقتصاد مغاير تماما ألا وهو اقتصاد المعرفة أين تحتل فيه المعلومات الصدارة، وذلك نتيجة الثورة المعلوماتية والتقنية وثورة الاتصال.

ولقد شهد قطاع التعليم العالي في الجزائر اهتماما كبيرا منذ الإستقلال انطلاقا من قاعدة مفادها أن التعليم بصفة عامة والتعليم العالي على وجه الخصوص هو أساس التطور والتقدم لأي مجتمع من المجتمعات، وبالتالي كان لا بد من إحداث نقلة نوعية لهذا القطاع سواء من خلال زيادة عدد أعضاء الهيئة التدريسية أو إنشاء هياكل قاعدية متمثلة في مؤسسات التعليم العالي والإقامات الجامعية أو من حيث زيادة التمويل، وذلك بهدف إستوعاب الأعداد المتزايدة للطلبة في كل موسم جامعي، بالإضافة إلى الإهتمام بالبحث العلمي الذي يعتبر حلقة الربط بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع الجزائري بمؤسساته المختلفة، وذلك بهدف تضيق الفجوة بين إحتياجاتها ومخرجات التعليم العالي البحثية والمعرفية.

2. تطور المؤشرات الكمية للتعليم العالي في الجزائر

لقد عرف قطاع التعليم العالي في الجزائر تطورا كبير سواء من حيث عدد الطلبة المسجلين في مختلف التخصصات وأعضاء الهيئة التدريسية، أو من حيث الهياكل القاعدية والمخصصات المالية للقطاع، وعليه سنحاول عرض تطورات المؤشرات الكمية للتعليم العالي في الجزائر.

2.1.تطور عدد الطلبة المسجلين: يمثل عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي أهم عناصر مدخلات العملية الإنتاجية للقطاع، والدولة الجزائرية إتجهت بعد الإستقلال إلى محاولة تكوين أكبر عدد ممكن من الإطارات لمواجهة العجز الحاصل في مختلف القطاعات في الدولة، ويوضح الجدول الموالي تطور عداد الطلبة المسجلين في التعليم العالي خلال الفترة الممتدة ما بين 1999 و2016.

الجدول رقم (01): تطور عدد الطلبة المسجلين في قطاع التعليم العالي خلال الفترة (1999-2016)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد الطلبة	391872	428841	488617	569929	616272	653201	755463	780841	864122
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الطلبة	1000831	1139823	1093288	1138562	1154804	1192105	1190249	1440000	1613000

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر.

نلاحظ من خلال المؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه أن هناك تزايد كبير في أعداد الطلبة المسجلين في التعليم العالي، حيث إرتفع عدد الطلبة في الجامعات الجزائرية من 391872 طالب سنة 1999 إلى 1613000 خلال الموسم الجامعي 2016/2015 ليتضاعف بذلك عدد المسجلين أربع مرات خلال الفترة المتمددة ما بين 1999 و2016، ويرجع ذلك إلى النمو الديمغرافي الذي تشهده الجزائر نتيجة تحسن الظروف الإجتماعية والرعاية الصحية خاصة مع بداية الألفينيات التي تزامنت مع المصالحة الوطنية والخروج من العشرية السوداء (فترة التسعينيات)، فحسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات بلغ عدد سكان الجزائر 40,4 مليون نسمة بحلول أول جانفي 2016، بالإضافة إلى انتشار وعي الحصول على الشهادات الجامعية التي تسهل أكثر إمكانية الإندماج في سوق العمل، السياسة المتبعة في الجزائر في مجال التعليم والرامية إلى رفع عدد المسجلين في مختلف الأطوار التعليمية، تبنت مبدأ ديمقراطية التعليم الذي مكن كل أفراد المجتمع الجزائري من الإلتحاق بالتعليم دون أي تمييز، تشجيع تعليم الإناث فخلال السنة الجامعية 2014/2013 بلغ عددهن 713488 طالبة أي ما يعادل 59,94% من إجمالي الطلبة المسجلين في نفس السنة، من بينهن 677018 في مرحلة التدرج و36430 أي ما نسبته 60,47% و51,50%على التوالي، مما يدل على أن نسبة الإناث في التعليم العالي أكبر من الذكور.

هذا ومن المتوقع أن يستمر عدد الطلبة في الإرتفاع خلال السنوات اللاحقة، بإعتبار أن فئة الشباب الذين لا يفوق سنهم 35 سنة تمثل حوالي 75% من إجمالي عدد سكان الجزائر، ومن بينهم 48% سنهم ما بين 06 و18 سنة، فهذه الأخيرة تعتبر أهم مدخلات التعليم العالي خاصة في ظل التحسن الملحوظ لنسبة النجاح في شهادة الباكالوريا، لكن على الرغم من التطور المستمر لعدد الطلبة المسجلين في الجامعات الجزائرية يبقى العدد منخفض مقارنة ببعض الدول العربية كلبنان وفلسطين والأردن وتونس والسعودية أين وصلت فيها معدلات الإلتحاق بالتعليم العالي سنة 2009 على التوالي 53% و46% و41% و36% و33 في حين أن المعدل خلال نفس السنة في الجزائر بلغ 31%، وهذا ما يتطلب بذل المزيد من المجهودات للتقرب من هذه المعدلات بغض النظر عن جودة التعليم العالي.

2.2. تطور أعضاء الهيئة التدريسية: نظرا لأهمية أعضاء هيئة التدريس في الإرتقاء بمستوى التعليم العالي، نستعرض الجدول الموالي الذي يوضح تطور أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر مقارنة مع عدد الطلبة خلال الفترة الممتدة ما بين 1999 و2016.

الجدول رقم (02): تطور عدد الأساتذة في قطاع التعليم العالي خلال الفترة (1999–2016)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد الأساتذة الدائمين	16260	17460	17780	19275	20769	22650	25229	27067	29062
نسبة التأطير*	24,1	24,56	27,48	29,56	29,67	28,83	29,94	28,84	29,73
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الأساتذة الدائمين	31703	34470	37688	40140	44448	48398	51299	54000	56000
نسبة التأطير*	31,56	33,06	29,00	28,36	25,98	24,63	23,20	26,66	28,80

* عدد الطلبة لكل أستاذ، وهي قسمة عدد الطلبة المسجلين على عدد الأساتذة الدائمين.

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر.

نلاحظ أن هناك إرتفاع مستمر لتعداد الأساتذة الدائمين في مؤسسات التعليم العالي، حيث إرتفع عدد الأساتذة في الجامعات الجزائرية من 16260 أستاذ سنة 1999 إلى 56000 خلال الموسم الجامعي 2016/2015 ليتضاعف بذلك عدد الأساتذة ثلاث مرات خلال الفترة المتمددة ما بين 1999 و2016، لكن رغم هذا التطور الكبير في عدد الأساتذة الدائمين في مؤسسات التعليم العالي إلا أن معدلات التأطير ما تزال بعيد عما يتطلبه التأطير النوعي، حيث بلغ سنة 2016 أستاذ لكل 28 طالب وهو معدل كبير مقارنة بالمعدل الدولي المعتمد والبالغ 15 طالب لكل أستاذ؛ وحتى بمعدلات بعض الدول العربية كتونس وعمان والأردن أين وصلت فيها معدلات التأطير سنة 2011 على التوالي 16 و19 و20 في حين أن المعدل خلال نفس السنة في الجزائر بلغ 28، هذا وإن نسبة قليلة من تعداد أعضاء هيئة التدريس من درجة دكتوراه وبروفيسور (أستاذ التعليم العالي)، حيث بلغ عددهم خلال الموسم الجامعي 2014/2013 على التوالي 10536 و4979 مقابل 35784 أستاذ مساعد.

إن ضعف معدلات التأطير في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر يرجع إلى عدم التناسب بين إرتفاع عدد الأساتذة وعدد الطلبة، حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل التأطير تراجع بشكل مستمر، إذ إنتقل من 24 طالب لكل أستاذ سنة 1999 إلى أقصى حد خلال الفترة (1999-2016) وهو 33 طالب لكل أستاذ سنة 2009، وبعد سنة 2010 بدأ هذا المعدل في التحسن إلى غاية 2014 ليتراجع بعدها خلال سنتي 2015 و2016، ومن المتوقع أن يستمر على هذا الحال خاصة في ظل إنهيار أسعار النفط الذي أدخل الجزائر في ضائقة مالية أعلنت من خلالها الحكومة سياسة التقشف وتجميد التوظيف في العديد من القطاعات وحتى وإن أستثني قطاع التعليم العالي منها، إلا أن الملاحظ تقلص عدد المناصب المالية المفتوحة في هذا القطاع، مما دفع العديد مؤسسات التعليم العالي إلى إعتماد نظام الساعات الإضافية الإستثنائية لتغطية نقص التأطير الذي تحول إلى ممارسة معمقة في العديد من الجامعات الجزائرية.

3.2.تطور هياكل مؤسسات التعليم العالي في الجزائر: إن المتتبع لحركة التعليم العالي في الجزائر وتطوره يلاحظ بأن هناك تطور مستمر في الهياكل القاعدية منذ الإستقلال، وهو ما يعكس إرادة السلطات العليا

للدولة في تحقيق التوازن بين مختلف المناطق من خلال إنشاء مؤسسات التعليم العالي في مختلف أرجاء الوطن تكريسا لمبدأ المساواة بين الموطنين في الحصول على التعليم، حيث انتقل من 62 مؤسسة تعليم عالي سنة 1999 إلى 113 مؤسسة سنة 2016 أي بزيادة قدرتها 51 مؤسسة تعليم عالي خلال الفترة (1999-2016)، فمنظومة التعليم العالي في الجزائر تتكون حاليا من مئة وثلاثة عشرة (113) مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على ثمانية وأربعون ولاية عبر التراب الوطني، تضم خمسون (50) جامعة وثلاثة عشر (13) مركزا جامعيا، سبعة عشر (17) مدرسة وطنية عليا وإثنتي عشر (12) مدرسة عليا، إحدى عشر (11) مدارسة عليا للأساتذة، ثمانية (8) أقسام تحضيرية مدمجة وملحقتين (2) جامعيتين، فعلى الرغم من هذا التوسع الكبير في الهياكل إلا أن مؤسسات التعليم العالي في الجزائر مازالت تعاني من الإكتظاظ، حيث يفوق عدد الطلبة في الفوج 40 طالب، مما يؤثر على القدرة الإستيعابية للطالب من جهة، و يزيد من العبء البيداغوجي للأستاذ من جهة أخرى.

4.2. تطور ميزانية قطاع التعليم العالي: يعتبر التعليم العالي في الجزائر مشروعا حكوميا محضا، حيث تتحمل الدولة نفقات بنسبة تفوق 98%، وقد شهد الجزء المخصص من ميزانية الدولة لهذا القطاع ارتفاع مطلق من سنة لأخرى، وهذا من أجل مواكبة سياسة التوجه نحو توسيع التدفق الطلابي ومتطلباته، وعليه سنحاول إبراز ذلك من خلال الجدول الموالي الذي يوضح تطور ميزانية قطاع التعليم العالي مقارنة مع عدد الطلبة خلال الفترة الممتدة ما بين 1999 و2016.

الجدول رقم (03): تطور ميزانية قطاع التعليم العالي خلال الفترة (1999-2016)

وحدة القياس: 10^3 دج

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاعتمادات المخصصة للقطاع	34.857.516	38.580.667	43.591.873	58.743.195	63.494.661	66.497.092	78.381.380	85.319.925	95.689.309
نصيب كل طالب د.ج*	88.951	89.964	89.214	103.017	103.030	101.801	103.752	109.266	110.735

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاعتمادات المخصصة للقطاع	118.306.406	154.632.798	173.483.802	212.830.565	277.173.918	264.582.513	270.742.002	300.333.642	312.136.754
نصيب كل طالب د.ج*	118.208	135.663	158.680	186.929	240.018	221.945	227.466	208.565	193.513

* تكلفة كل طالب، وهي قسمة الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي عدد الطلبة المسجلين.

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على قوانين المالية للفترة (1999-2016).

نلاحظ من خلال المؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه أن الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي شهدت إرتفاع مستمر، حيث إرتفعت من 34.857.516.000 دج سنة 1999 إلى 312.136.754.000 دج خلال الموسم الجامعي 2016/2015 ليتضاعف بذلك حجم المخصصات المالية لهذا القطاع تسع مرات خلال الفترة المتمددة ما بين 1999 و2016، ويرجع ذلك إلى تزايد أعداد الطلبة المسجلين في كل سنة، والذي أدى بدور إلى ما يلي:

– زيادة عدد الأساتذة والموظفين الإداريين والعمال التقنيين التي تشكل أجورهم ومرتباتهم الجزء الأكبر من ميزانية القطاع.

– زيادة النفقات الاجتماعية، تكريسا لمبدأ مجانية التعليم في الجزائر فإن حامل شهادة الباكالوريا له الحق مباشرة في مقعد بيداغوجي بمؤسسات التعليم العالي بالإضافة إلى الإمتيازات الأخرى كالحق في النقل، الإيواء والإطعام، وكذا منحة جامعية، في حين أن مشاركة الطالب في تغطية هذه النفقات شبه معدومة.

– التوسع في إنشاء الهياكل القاعدية من مؤسسات التعليم العالي بكل التجهيزات الضرورية لتشغيلها، وكذا الإقامات الجامعية بجميع الهياكل الملحقة بها.

وعليه فإن نمو الطلب الإجتماعي على التعليم العالي في الجزائر أدى إلى إرتفاع المخصصات المالية له بمعدلات متناسبة، وهذا ما نلاحظه من خلال تطور نصيب كل طالب من الإعتمادات المخصصة للقطاع، حيث إنتقل من 88.951 دج لكل طالب سنة 1999 إلى 193.513 دج لكل طالب سنة 2016.

3. تطور الإهتمام بالبحث العلمي في الجزائر

على الرغم من التطور الكبير الذي حققته مؤسسات التعليم العالي في الجزائر من الجانب الكمي إلا أن هذه المؤشرات الكمية لا تتناسب مع نمو الطلب على التعليم العالي، وما يجب التأكيد عليه أن جودة التعليم العالي لا تقاس فقط بالكم وإنما أيضا بالكيف من خلال الإهتمام بالعملية التعليمية والبحثية لمؤسسات التعليم العالي بالجزائر بهدف تحسين نوعية الخريجين وإنجاز الدراسات والبحوث، بما يساهم في تفعيل دورها الإقتصادي والإجتماعي.

1.3. تنظيم البحث العلمي في الجزائر: تميزت سياسة البحث العلمي في الجزائر بداية من إسترجاع السيادة الوطنية بالتطور السريع فيما يتعلق بإنشاء الهيئات والمراكز المتخصصة في الأبحاث بكل أنواعها وكذا في صدور حزمة من القوانين والتشريعات المنظمة لعملية البحث العلمي والمجلس المؤقت للبحث العلمي، ثم على التوالي الديوان الوطني للبحث العلمي والمجلس الوطني للبحث، لكن التطور الملحوظ في تنظيم البحث العلمي بالجزائر كان في تسعينيات القرن الماضي، حيث صدرت في هذه الفترة جملة من القوانين والمراسيم التشريعية، والتي توجت بصدور القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، فقد حدد هذا القانون البرامج والمبادئ المتعلقة بترقية البحث العلمي والتطور التكنولوجي، وكذا التدابير والطرق والوسائل الواجب توفيرها لتحقيق أهداف وبرامج الفترة الخماسية (1998-2002) التي حدد لها ثلاثون برنامجا وطنيا للبحث في مختلف ميادين البحث الأساسي والبحث التكنولوجي للتنمية والبحث التطبيقي، ولضمان تطبيق هذا المخطط قامت الحكومة بتعين وزير منتدب لدى وزارة التعليم العالي والبحث العالي مكلف بالبحث العلمي، وذلك في شهر أوت 2000، وقد أسندت إليه المهام الموالية: (كبار عبد الله، 2014 :ص303)

- إعداد سياسة وطنية في مجال البحث العلمي والتطور التكنولوجي والعمل على تنفيذها، وذلك بالتنسيق مع الهيئات والقطاعات الأخرى، سواء كانت عمومية أو خاصة.
- إعداد الميزانية المالية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتصريف التمويلات.
- إعداد خطة للإستعمال الحسن للوسائل الوطنية للبحوث والتطوير.

– إعداد تقرير سنوي عن حصيلة نشاطات البحث العلمي وعرضه على المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني.

– تقديم تقرير سنوي للبرلمان حول نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي يتضمن على الخصوص مستوى إنجاز الأهداف المسطرة، الحصيلة المالية، الآفاق والميزانية الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

قصد تعزيز المكتسبات المحققة في البرنامج الخماسي 1998-2002، ومعالجة النقائص ونواحي القصور، تم إصدار القانون المتعلق بالبحث العلمي والبرنامج الخماسي للفترة 2012/2008 المعدل والمتمم للقانون 98-11 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي1998-2002، والذي يهدف إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والعلمية، من خلال وضع أهداف طموحة وتوفير الوسائل المادية والبشرية لتحقيقها.

وفي 30 ديسمبر 2015 صدر القانون رقم 15-21 المتضمن القانون التوجيهي الثالث للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الذي تخلى عن مبدأ البرمجة الخماسية لتعوض بالبرمجة السنوي، حيث نص في مادتيه الرابعة والخامسة على تشجيع المتعاملين الإقتصاديين على الإستثمار في المجهود الوطني لترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ويستفيدون مقابل ذلك من إجراءات تحفيزية وتشجيعية تحدد بموجب قانون المالية، كما يمكنهم الإستفادة من إعتمادات مالية تصدر عن الميزانية الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وفق شروط وكيفيات تحدد عن طريق التنظيم .(الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،2015: ص7)

2.3. مخابر البحث العلمي في الجزائر: تعبر المخابر العلمية بمثابة الوحدة القاعدية للبحث العلمي في الجامعات، لذلك فقد سعت الجزائر إلى إنشاء العديد من المراكز والمخابر البحثية المتخصصة، تجسيدا للسياسة الوطنية في ترقية البحث العلمي التي تقررت من خلال القانون رقم 98-11 (الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،1998 ، ص7)، وتجسدت سياسة الدولة الجزائرية لإنعاش قطاع البحث العلمي من خلال إصدار المرسوم التنفيذي رقم 99-244، الذي حدد قواعد إنشاء مخابر البحث والشروط التنظيمية لعملها وتسييرها (الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

1999، ص ص5-8) ، والشكل الموالي يوضح تطور عدد مخابر البحث في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2015.

الشكل رقم (01): تطور عدد مخابر البحث في قطاع التعليم العالي خلال الفترة (2000-2015)

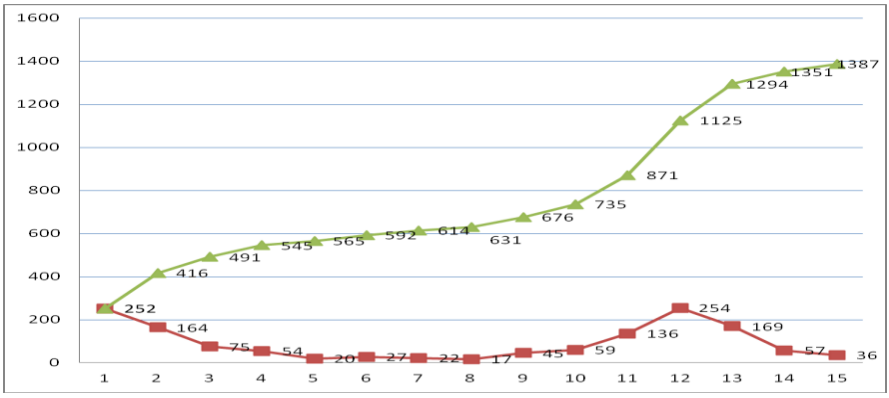

المصدر: روابح زاهير وآخرون، **مساهمة لتفعيل العلاقة بين مخابر البحث العلمي الجامعية والمؤسسات الصناعية بالجزائر بالاستفادة من التجربة الماليزية**، الملتقى الدولي الثالث حول الأداء الصناعي والدور الجديد للجامعة الفرص والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 21-22 نوفمبر 2016، ص5.

من خلال الشكل السابق يتضح بأن عدد مخابر البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر تضاعف أكثر من خمس مرات خلال الفترة (2000-2015)، حيث إنتقل من 252 مخبر سنة 2000 ليصل إلى 1387 مخبر معتمد سنة 2015، كما أن وتيرة إنشاء مخابر البحث قبل 2008 كانت بمتوسط 25 مخبر بحث سنويا، ومع تطبيق القانون للمتعلق بالبحث العلمي والبرنامج الخماسي للفترة 2012/2008 المعدل والمتمم للقانون 98-11 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي1998-2002 زادت وتيرة الإنشاء بمتوسط 90 مخبر بحث سنوي، وهذه النسبة تعكس الحيوية والديناميكية لمجال البحث العلمي والتسهيلات المقدمة من طرف الوزارة الوصية لتشجيع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، كما إرتفع عدد الباحثين في المخابر إلى 38245 باحث سنة 2015، وحسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات قدر عدد سكان الجزائر خلال هذه السنة بـ 39,11 مليون نسمة، وبهذا يقدر عدد الباحثين في الجزائر بـ 977 باحث لكل مليون

نسمة، والذي يبقى دون المستوى العالمي والمقدر بـ 2000 باحث لكل مليون نسمة، وبالتالي تعاني الجزائر من عجز قدره 40009 باحث.

3.4.الإنفاق على البحث العلمي في الجزائر: إن حجم المدخلات ونوعيتها التي يعكسها مستوى الإنفاق على التعليم العالي بصفة عامة والبحث العلمي على وجه الخصوص، يشكل العصب الحساس في أي إستراتيجية لتطوير البحث العلمي (سعيد الصديقي، 2014: ص22) ، حيث تشير التقارير الدولية (تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 وتقرير اللجنة الأوربية 2000) إلى أن البحث العلمي يساهم ما بين 25% و45% من النمو، وقد وضعت منظمة الأمم المتحدة في مؤتمرها عام 1980 مؤشرات لقياس الإنفاق على البحث العلمي تختلف باختلاف مناطق الدول ودرجة تقدمها، فبالنسبة للدول النامية ومنها الجزائر قدرته بـ 1% من الناتج المحلي.

ففي ظل المخططات الخماسية التي إنتهجتها الحكومة الجزائرية، بلغ الغلاف المالي المخصص لتمويل البحث العلمي خلال الفترة (1999-2005) ما يقارب 34,26 مليار دينار جزائري، خصص منه 17,55 مليار دينار جزائري لتعزيز بيئة البحث و14,15 مليار دينار جزائري كإعتمادات تجهيز و2,56 مليار دينار جزائري لإنجاز البرامج الوطنية للبحث، أما الغلاف المالي الذي تم رصده للفترة (2008-2012) فقد بلغ 133 مليار دينار جزائري أي زيادة بأكثر من ثلاثة أضعاف مقارنة بالفترة (1999-2005)، خصص منه 41,62 مليار دينار جزائري لتعزيز بيئة البحث و79 مليار دينار جزائري كإعتمادات تجهيز و11,83 مليار دينار جزائري لإنجاز البرامج الوطنية للبحث، بالإضافة إلى إتخاذ إجراءات وتدابير أخرى من شأنها تسهيل العملية مثل إعفاء التجهيزات الموجهة لأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، تخفيض الضرائب لصالح أنشطة البحث والتطوير في المؤسسات، سن قوانين خاصة بالأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين، إنجاز مرافق قاعدية وتوفير تجهيزات كبرى للبحث (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2012: ص ص23-24).

وضمن البرنامج الخماسي (2010-2014) الهادف إلى تطوير إقتصاد المعرفة، وحسب الترتيب العالمي لسنة 2015 تحتل الجزائر من ناحية البحث والتطوير عالميا الرتبة 115، والإنفاق الإجمالي عن

البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي قيمة 0,1 %، برتبة 118 عالميا (بودونت أسماء ، حفاظ زحل ، 2016: ص5) ، وعليه ليومنا هذا ولأسباب مختلفة بقيت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في الجزائر بعيدة عن الأهداف المسطرة، وتصل هذه النسبة في الدول المتقدمة ما بين 2,5-5%، وبالإضافة إلى ضعف الإنفاق على البحث العلمي في الجزائر، فإن مصدره هو تمويل حكومي أما نسبة مساهمة القطاع الخاص فهي ضعيفة جدا.

4.3. الإنتاج العلمي في الجزائر: الإنتاج العلمي يعبر عن كمية الأعمال العلمية المنجزة من طرف الباحثين في الجزائر، وتشمل على براءات الإختراع، البحوث المنشورة، المقالات، الكتب...وغيرها، وعليه سنجاول رصد بعض ما ينتج في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر، وذلك على النحو الموالي:

1.4.3. النشر العلمي: بلغ مجموع عدد الأوراق العلمية المنشورة من طرف الجزائر خلال الفترة (2001-2015) ما مجموعه 26935 ورقة بحثية، والذي يمثل 8,94% من الإنتاج العربي والبالغ 301151 ورقة بحثية، و31,95% من إنتاج دول المغرب العربي والبالغ 84293 ورقة بحثية، حيث إنتاج دول المغرب العربي يمثل حوالي 28% من الإنتاج العربي وهو ما يقارب الإنتاج المصري 83896، والشكل الموالي يوضح النمو في النشر العلمي الجزائري مقارنة مع نظيره المغربي والتونسي خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 و2015.

الشكل رقم (02): تطور النشر العلمي الجزائري خلال الفترة (2001-2015)

المصدر: موزة بنت محمد الربان، **البحث العلمي في دول المغرب العربي (2001–2015)**، منظمة المجتمع العلمي العربي، متاح على الموقع: http://www.arsco.org/، تاريخ الإطلاع: 2016/12/31 .

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن عدد الأوراق البحثية المنشورة من طرف الجزائر، حيث إنتقلت من 500 ورقة بحثية سنة 2001 إلى 3010 ورقة بحثية سنة 2015، أي تضاعف عدد الأوراق المنشورة في الجزائر خلال الفترة (2001-2015) بست مرات، وقد بلغ عدد الأوراق المنشورة 76,96 ورقة لكل مليون نسمة، في حين بلغ في كل من مصر وتونس على التوالي 109 و380 ورقة بحثية لكل مليون نسمة، نلاحظ هنا عدد الأوراق المنشورة من الجزائر بعيدة عن نظيره التونسي، لكن تتفوق على المغرب منذ سنة 2006، حيث بلغ عدد أوراق المغرب خلال هذه الفترة 21766 بمعدل 65,4 ورقة لكل مليون نسمة.

2.4.3.براءات الإختراع: سجلت الجزائر 168 براءة إختراع حتى أفريل 2014، منها 69 براءة إختراع مسجلة بإسم مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، و81 براءة إختراع مسجلة بإسم مراكز ووحدات البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، و18 براءة إختراع مسجلة بإسم مراكز ومعاهد البحث الغير تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (DGRSDT: 2014, P11)، وإن هذه الإختراعات كانت من طرف 172 مخترع باحث، وهذا العدد من الباحثين المخترعين لا يمثلون سوى 0.58% من مجموع الباحثين فقط، معناه أن 99.42% من الباحثين لم ينتجوا ولا براءة إختراع واحدة،

في حين يوجد 539 باحث مخترع جزائري تكونوا في الجامعات الجزائرية وهجروا للخارج قد أنتجوا لوحدهم 3036 براءة إختراع مسجلة لدى هيئات عالمية معروفة.

4. خاتمة:

من خلال دراسة واقع منظومة التعليم العالي، إتضح بأن الدولة الجزائرية ومنذ الإستقلال أطلقت مبادرات عديدة من أجل إصلاح قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك بهدف ضمان تكوين عالي وفق المعايير الدولية وبما يتوافق مع متطلبات سوق الشغل المحلية ، ويتجلى ذلك من خلال إصدار قوانين لإرساء قواعد عمل ونظم علمية تهدف إلى تحديث الهياكل ورفع المستوى التعليمي والعمل على إنتاج المعرفة وتنمية الموارد البشرية، إلا أن الجودة لم تكن هدفا معلنا في سياسة مؤسسات التعليم العالي، بحيث أن جل مؤشرات قياس فاعلية وفعالية هذه المؤسسات موجه نحو الكم، بالتركيز على المؤشرات الكمية فقط مع إهمال المؤشرات النوعية التي تعتبر الحلقة المهمة في سلسلة التوجه نحو خدمة متطلبات وإحتياجات المجتمع المحلي بمؤسساته المختلفة، ويبرز ذلك جليا في الفجوة الموجودة بين مخرجات التعليم العالي وإحتياجات سوق العمل.

وهذا ناتج عن الإنتقال إلى إصلاحات جديدة دون إشراك مختلف الأطراف الفاعلة في منظومة التعليم العالي (أعضاء هيئة التدريس، الإداريين بمختلف مستوياتهم التنظيمية، الطلبة، المجتمع الجزائري بمختلف مؤسساته) .

وعلية فإن تفعيل الإجراءات التنفيذية لهذه الإستراتيجيات والإصلاحات يحتاج إلى إدارة متطورة تتبنى الأساليب الحديثة في التسيير لا سيما إدارة الجودة الشاملة، والتي تسهر على ضمان تطبيق ناجح وفعال لنظام ضمان الجودة في التعليم العالي، وذلك من خلال توفير الأرضية المناسبة ونشر ثقافة تنظيمية تساعد الطلبة على إكتساب المعارف والمهارات اللازمة لتحقيق رضا المستفيدين من خدماتها، وترسخ قيم التطوير والتنمية المستمرة لكفاءات الهيئة التدريسية كضرورة حتمية للحاق بركب التقدم ومواكبة التطورات ومسايرة التغيرات، مع ضرورة تكيف الإصلاحات والأساليب الإدارية على حد سواء مع الثقافة التنظيمية السائدة في مؤسسات التعليم العالي.

المراجع:

1. **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية 1962-2012، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص ص23-24.
2. **كبار عبد الله**، الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي تحديات وآفاق، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 16، سبتمبر 2014، ص303.
3. القانون رقم 15-21، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد24، المادة 4-5، ص7.
4. القانون رقم 98-11، يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، مؤرخ في 29 ربيع الثاني 1419 الموافق 22 أوت 1998، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد62، المادة 19، ص7.
5. **بودونت أسماء، حفاظ زحل**، أهمية دور الجامعة في تنمية الأداء الصناعي بالإشارة إلى حالة الجزائر، الملتقى الدولي الثالث حول الأداء الصناعي والدور الجديد للجامعة الفرص والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 21-22 نوفمبر 2016، ص5.
6. DGRSDT, RECUEIL DES BREVETS D'INVENTION 3ème édition, Ministère de L'enseignement Supérieur et la Recherche Scientifique, Algérie, Avril 2014, P11.